تعتمد على خطط تنويع مصادر الدخل والتحول الاقتصادي

دول الخليج تقترب من تحقيق تصنيفات ائتمانية قياسية

دول الخليج تنوع مصادر الدخل

ذكر تقرير حديث، أن الدول المنتجة للنفط ومنها دول المنطقة تعتمد على استثمار مبالغ مالية ضخمة وغير محدودة، إلى جانب اعتمادها على خطط تنويع مصادر الدخل والتحول الاقتصادي، سعياً منها إلى دعم استقرار ونمو الاقتصاد العالمي، وبالتالي فإن أي تحسن على الأداء المالي والاقتصادي لهذه الدول لا بد له من أن ينعكس إيجاباً على الاقتصاد العالمي وعلى الاقتصادات ذات العلاقة.

واعتبر التقرير الأسبوعي لشركة نفط «الهلال»، أن خطط تنويع مصادر الدخل من خلال التحفيز الاقتصادي يجب أن تقوم في الأساس على الحسابات الاقتصادية الموجبة بعيداً عن الاتجاه إلى أسواق الدين أو الاستمرار في تسجيل العجوزات المتراكمة.

وهذا يعني أن على خطط التحفيز أن تنسجم مع العوائد المالية التي تعود على المنتجين بالأسعار السائدة، في المقابل فإن الاتجاه نحو مزيد من الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الاستهلاكي عند توقعات متفائلة بالمؤشرات المالية والاقتصادية المخطط لها غير المحققة، وهذا يعني العودة إلى الأساس ومحاولة تقييم الخطط وفقاً للوفورات المالية الناتجة عن مبيعات النفط وتلك التي يولدها الحراك المالي والاقتصادي.

وأضاف التقرير أن التغير المسجل على أسعار النفط لن يقود وكالات التصنيف الائتماني العالمية إلى إجراء تعديلات ملموسة على التصنيفات الحالية كون مسارات أسعار النفط ستبقى متقلبة لتتراوح بين 45 و65 دولارا للبرميل خلال العام الحالي والقادم على أقل تقدير، ذلك أن الارتفاعات المسجلة ستعمل على تخفيف الضغط على أرصدة الحكومات لدى دول المنطقة وستساهم في تخفيض العجوزات المالية وإبطاء تراكم الديون، مع التأكيد هنا على أن الدول النفطية ومنها دول المنطقة المنتجة للنفط مطالبة بالحفاظ على تصنيفات ائتمانية مرتفعة، وذلك لتسهيل الدخول إلى أسواق الدين العالمية وتخفيض كلف الاقتراض وجذب المزيد من الاستثمارات المؤسسية.

وأوضح التقرير أن الحصول على تصنيفات ائتمانية مرتفعة من قبل حكومات الدول النفطية يعتمد بالأساس على مجموعة من العوامل ذات العلاقة، ويتوجب على تلك الدول العمل على إثباتها وبذل الجهود لرفع كفاءتها، وفي مقدمتها استمرار هذه الحكومات باتخاذ خطوات جدية لتعزيز أوضاعها المالية العامة والحفاظ على نسب سيولة مرتفعة للأصول الحكومية لتصل أحيانا إلى مستوى 100% من إجمالي الناتج المحلي.

ويضاف هذا إلى مستهدفات الإصلاحات الاقتصادية، عبر تحقيق معدلات نمو مستهدفة بالاعتماد على الأداء الفعلي للقطاعات الإنتاجية الرئيسية مجتمعة، ذلك أن تحفيز القطاعات غير النفطية وارتفاع الإيرادات يعتبر من المؤشرات الإيجابية لجدوى خطط الإصلاح الاقتصادي، مع الإشارة إلى أن رفع كفاءة الإنفاق الحكومي يعتبر من المؤشرات الرئيسية لرفع التصنيفات الائتمانية والحفاظ عليها عند مستويات قياسية منافسة.

الاتفاقيات شملت شركات سعودية لتصنيع أوعية الضغط

أرامكو ترسي صفقات بـ7 مليارات دولار على 16 شركة محلية

احد حقول ارامكو

وسّعت أرامكو السعودية برنامجها لتعزيز القيمة المضافة الإجمالية لقطاع التوريد «اكتفاء»، وتقوية علاقتها بالقطاع الصناعي المحلي، عن طريق توقيع اتفاقيات شراء مع 16 شركة سعودية لتصنيع أوعية الضغط، بقيمة إجمالية تتجاوز 26 مليار ريال، خلال 10 سنوات.

وكأحد أهداف برنامج « اكتفاء» ستركز اتفاقيات الشراء التي تم توقيعها مطلع مايو الجاري على قيام المصنّعين المحليين بتزويد أرامكو السعودية بأوعية الضغط، مما يمكن هذه الشركات من تطوير إمكاناتها وقدراتها التنافسية.

وتضم قائمة الشركات السعودية، شركة الزامل لمعدات المعالجة، شركة الزامل للصناعات المعدنية الثقيلة، شركة سي بي أي العربية، شركة هشام السويدي للتجارة المحدودة، مصنع جياد، شركة العليان ديسكون الصناعية، الشركة العربية للصناعات المعدنية، شركة الخليج للأعمال الحديدية، شركة بمكو للصناعات الحديدية، شركة ناتكو الرشيد الشرق الأوسط المحدودة، شركة الزامل للأعمال المعدنية، شركة صناعات التيتانيوم والفولاذ المحدودة، شركة بيترون السعودية الصناعية، شركة إنماء لتصنيع الحديد، شركة معدات النفط والغاز، ومصنع شركة سماء الخليج.

وأثنى نائب الرئيس للشراء والإمداد في أرامكو السعودية، المهندس عبدالعزيز العبدالكريم، على شركات التصنيع لتطويرها خطط عمل محكمة لتحقيق متطلبات برنامج اكتفاء، والتي تهدف إلى خلق المزيد من الوظائف للسعوديين، وإتاحة فرص أكبر للشركات الصغيرة والمتوسطة للعمل في مجال تصنيع قطع أوعية الضغط.

ودعا العبدالكريم الشركات المصنّعة للعمل جنبًا إلى جنب مع أرامكو السعودية بهدف زيادة نسبة السعودة بموجب هذه الاتفاقيات على جميع المستويات وفي جميع التخصصات ليشمل ذلك المهندسين واللحامين وغيرهم من العاملين ذوي المهارات الحرفية، مشيرًا إلى أن هذه الاتفاقيات طويلة المدى ستسهم في زيادة إمكانات القطاع الصناعي المحلي وتزويد أرامكو السعودية بمواد وخدمات عالية الجودة».

وبين أن برنامج اكتفاء هو حجر الزاوية لعملية الشراء في أرامكو السعودية، وسيسرّع من وتيرة التوطين، ويعزز الفرص الاستثمارية للشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية، وسيساعد على تنويع مصادر الاقتصاد تماشيًا مع رؤية المملكة 2030.

وتمثل أوعية الضغط مجموعة من المعدات الرئيسية والمهمة لمنشآت المعالجة في قطاع النفط والغاز والتي تحتاج إلى إمكانات تصنيعية ومهارات حرفية عالية.

وتقوم أرامكو السعودية بتوسيع نطاق متطلبات اكتفاء ليشمل مشتريات المواد الhاستراتيجية مثل: معدات الحفر، وأنظمة التشغيل الآلي للعمليات، وأوعية الخطوط، والمضخات، والصمامات.

صندوق النقد: الانتخابات اللبنانية فرصة لدعم الاستقرار

اقتصاد لبنان.. ثالث أكبر عبء مديونية في العالم

ارتفاع الأعباء الاقتصادية على لبنان

يواجه الاقتصاد اللبناني تحديات بالجملة، فالنمو الاقتصادي يبقى منخفضا، حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نموه بنحو 1 إلى 1.5% خلال العام الجاري.

وذلك نتيجة تباطؤ واضح في قاطرات النمو التقليدية في لبنان، وهي السياحة والعقارات والمصارف.

إذ أشارت بيانات مصرف لبنان إلى أن أسعار العقارات تراجعت بأكثر من 10% العام الماضي، بينما يشير مؤشر مديري المشتريات إلى استمرار تأثر ثقة القطاع الخاص بعدم اليقين السياسي.

مستويات التضخم

أمّا التضخم فقد بلغ 5% في 2017، نتيجة ارتفاع تكاليف الواردات، ولا سيما النفط.

كذلك يواجه لبنان تحديات في الحفاظ على تدفقات الودائع الأجنبية التي تمثل مصدرا أساسيا لتمويل العجز الكبير في الحساب الجاري والموازنة العامة. حيث بلغ نمو ودائع القطاع الخاص 3.8% في 2017 وهو أدنى من متوسط النمو في السنوات السابقة.

وتجدر الإشارة الى أن لبنان يحتاج لنمو الودائع بسبعة إلى 8%، سنويا على الأقل.

إضافة إلى ذلك، أدى الهدر الكبير في الإنفاق الحكومي، إلى ارتفاع الدين العام بحسب بيانات وزارة المالية إلى 79.5 مليار دولار بنهاية العام الماضي، ما يعادل 151% من الناتج المحلي الإجمالي. أما عجز الحساب الجاري فيزيد على 20% من إجمالي الناتج المحلي.

عجز الموازنة في تفاقم

أمّا عجز الموازنة خلال العام الماضي فقد بلغ 7.3% من إجمالي الناتج المحلي.

ومن المتوقع أن يبلغ 4.8 مليار دولار هذا العام بما في ذلك العجز في قطاع الكهرباء.

ولا تزال آفاق الاقتصاد اللبناني محاطة بعدم اليقين. فطبقا للسيناريو الأساسي الذي وضعه صندوق النقد الدولي، والذي يفترض عدم إجراء إصلاحات أو زيادة في أسعار الفائدة، فسيرتفع النمو الاقتصادي تدريجيا إلى 3% بفضل التعافي العالمي، بينما سيكون التضخم قرابة 2.5% .

أمّا الدين العام سيرتفع إلى 180% من إجمالي الناتج المحلي مع حلول عام 2023.

صندوق النقد: خطة فورية للضبط المالي

وقد أوصى صندوق النقد الدولي لبنان باعتماد خطة فورية للضبط المالي وتثبيت الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ثم وضعه على مسار تنازلي واضح.

كذلك نصح صندوق النقد لبنان باحتواء المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، بما في ذلك تحفيز المصارف على تحسين جودة الائتمان.

هذا إضافة الى إصلاح قطاع الكهرباء مع تعزيز وتفعيل الإطار التنظيمي لمكافحة الفساد.

وأكد صندوق النقد الدولي أن الانتخابات اللبنانية تمثل فرصة لإشراك الجمهور في حوار حول كيفية دعم الاستقرار الاقتصادي وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو وخلق الوظائف. لكن هل سيتمكن لبنان من تنفيذ توصيات الصندوق لتفادي تفاقم الأعباء الاقتصادية والمالية، خاصة أنه يرزح تحت ثالث أكبر عبء مديونية عامة في العالم عبء تزايد مع مليارات مؤتمر سيدر الأخير.

ألمانيا تسجل أبطأ نمو لقطاع الخدمات بـ 19 شهراً

نمو بطيء في المانيا

نما قطاع الخدمات في ألمانيا بأبطأ وتيرة في 19 شهراً في أبريل نيسان، مما يشير إلى أن أكبر اقتصاد في أوروبا بدأ الربع الثاني على أسس أضعف.

وتراجعت القراءة النهائية لمؤشر الخدمات الذي تصدره مؤسسة ماركت إلى 53.0 نقطة من 53.9 في مارس آذار، في انخفاض كبير من القراءة الأولية البالغة 54.1 . وجاءت القراءة النهائية منخفضة أيضا عن جميع التوقعات في استطلاع لرويترز.

ونتج عن هذا أن تراجعت ثقة الشركات في القطاع للشهر الثاني على التوالي من أعلى مستوى في سبع سنوات المسجل في فبراير شباط.

وضعف النمو في الخدمات غطى على زيادة طفيفة في إنتاج قطاع الصناعات التحويلية.

ونتيجة لهذا فإن القراءة النهائية لمؤشر ماركت المجمع لمديري المشتريات، الذي يرصد النشاط في قطاعي التصنيع والخدمات اللذين يشكلان معا أكثر من ثلثي الاقتصاد، هبط إلى 54.6 وهو أدنى مستوى في 19 شهراً من 55.1 في مارس آذار.

وزير النفط الإيراني: نفضل سعراً «معقولاً» للنفط

نقل موقع أخبار وزارة النفط الإيرانية عن وزير النفط، بيجن زنغنه، قوله امس الأحد، إن طهران تفضل سعر خام «معقولا»، تحاشياً لعدم الاستقرار في السوق.

وقال زنغنه بحسب الموقع إن أسعار النفط المعقولة سوف «تشجع المنتجين على مواصلة الإمداد وتمنع في نفس الوقت الأسواق العالمية من الوقوع في عدم الاستقرار».

وأضاف أن «توترات مصطنعة» هي السبب وراء الارتفاع الحالي في أسعار النفط الخام.

وكانت أسعار النفط ارتفعت بنحو 2% يوم الجمعة، وأغلق برنت مرتفعاً 1.25 دولار عند 74.87 دولار للبرميل، في ظل استمرار شح الإمدادات العالمية في حين تنتظر السوق أنباء من واشنطن بشأن عقوبات أميركية جديدة محتملة على إيران.

الأرجنتين ترفع أسعار الفائدة لـ 40 بالمئة لانتشال عملتها

أعطت حكومة الأرجنتين والبنك المركزي دفعة قوية للعملة المحلية المترنحة أعادتها إلى الحياة، بحزمة إعلانات تهدف إلى استعادة الثقة في قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو متواصل مع خفض التضخم.

ورفع البنك المركزي سعر الفائدة الرئيسي إلى 40 بالمئة من 27.25 بالمئة، وهو ما دفع البيزو للصعود 4.78 بالمئة، بينما خفضت الحكومة العجز المستهدف في الميزانية إلى 2.7 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي.

وتأتي هذه الخطوات بعد أسبوع من تراجع حاد للبيزو، الذي هبط 7.83 بالمئة الخميس إلى 23 بيزو مقابل الدولار الأميركي. وبعدالإعلانات التي صدرت الجمعة صعدت قيمة البيزو إلى 21.95 مقابل العملة الأميركية.

وقال البنك المركزي في بيان إنه سيواصل استخدام كل الأدوات التي تحت تصرفه في مسعاه للوصول إلى مستوى التضخم الذي تستهدفه البلاد للعام الحالي والبالغ 15 بالمئة.

وهذه هي المرة الثالثة هذا العام التي يرفع فيها المركزي الأرجنتيني أسعار الفائدة، والثانية في يومين.

بعد الاستنزاف.. صندوق الثروة الروسي يبلغ 64 مليار دولار

مقر بنك روسيا المركزي

قالت وزارة المالية الروسية إن أصول الصندوق الوطني للثروة في روسيا بلغت 63.91 مليار دولار في أول مايو ، انخفاضا من 5.88 مليار دولار قبل شهر. وفي وقت سابق هذا العام قالت الوزارة إنها استنزفت بالكامل أصول صندوقها الاحتياطي لسد ثغرات في الميزانية بحلول نهاية 2017، قبل التحول إلى آلية جديدة للميزانية ستخفض اعتماد الاقتصاد الروسي على أسعار النفط العالمية.

وكان البنك المركزي الروسي أعلن أن حصة أصوله الأجنبية بالدولار الأميركي زادت إلى 45.8 في المئة بحلول أول يناير كانون الثاني 2018، من 40.4 بالمئة قبل عام.

وأضاف أن حصة أصوله الأجنبية باليورو تراجعت إلى 21.7 في المئة من 32.2 في المئة في أول يناير كانون الثاني 2017.

وفي الأول من يناير كانون الثاني 2018 كان الذهب يشكل 17.3 بالمئة من أصول البنك المركزي الروسي في حين بلغت حصة الجنيه الإسترليني 8.3 بالمئة. وشكلت عملات أخرى 7 بالمئة.

وفي نهاية عام 2017 بلغت القيمة الإجمالية لأصول البنك المركزي من العملات الأجنبية والذهب 437.8 مليار دولار.

الأسهم الأميركية تغلق مرتفعة مع انحسار مخاوف التضخم

متعاملون في بورصة نيويورك

ارتفعت المؤشر الثلاثة الرئيسية للأسهم الأمريكية أكثر من 1 في المئة بعد أن ساعد نمو أضعف من المتوقع للأجور في الولايات المتحدة في تهدئة مخاوف المستثمرين بشأن ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم، لكن المؤشرين ستاندرد آند بورز500 وداو جونز الصناعي أنهيا الأسبوع على خسارة.

وصعد داو جونز 332.36 نقطة، أو 1.39 بالمئة، لينهي جلسة التداول في بورصة وول ستريت عند 24262.51 نقطة بينما ارتفع المؤشر ستاندرد آند بورز500 الأوسع نطاقا 33.69 نقطة، أو 1.28 بالمئة، ليغلق عند 2663.42 نقطة.

وأغلق المؤشر ناسداك المجمع مرتفعا 121.47 نقطة، أو 1.71 بالمئة، إلى 7209.62 نقطة.

وينهي المؤشران ستاندرد آند بورز وداو جونز الأسبوع منخفضين 0.24 بالمئة و0.20 بالمئة على الترتيب، بينما صعد ناسداك 1.2 بالمئة.